



## محددات تطبيق التدقيق الاجتماعي الداخلي في الجزائر، دراسة على عينة من المدققين الداخليين

### *Determinants of internal social audit in Algeria – a study on a sample of internal auditors*

خلادي راضية

رزاق محمد\*

جامعة يحي فارس المدينة،

مخبر AEAHH، جامعة أحمد بوقرة ظن بومرداس،

الجزائر

الجزائر

khelladiradia@gmail.com

m.rezak@univ-boumerdes.dz

تاريخ النشر: 2022/08/31

تاريخ القبول: 2022/07/19

تاريخ الإرسال: 2022/06/01

#### ملخص:

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى إدراك المدقق الداخلي في الجزائر لمفهوم التدقيق الاجتماعي، وتبيان المحددات التي تعيق تطبيق التدقيق الاجتماعي الداخلي في الجزائر، ولتحقيق هذه الأهداف تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في الجزء النظري عند التعرض للإطار العام للتدقيق الاجتماعي الداخلي، وأداة الاستبيان في الجزء التطبيقي، وقد خلصت الدراسة إلى أن المدقق الداخلي في الجزائر لا يدرك مفهوم التدقيق الاجتماعي، مع وجود محددات تعيق تطبيق التدقيق الاجتماعي الداخلي في المؤسسات الجزائرية أهمها، عدم وجود رغبة للمؤسسات في إصدار التقارير المتعلقة بالأداء الاجتماعي لها، مع عدم وجود إلزامية في تطبيق التدقيق الاجتماعي الداخلي في المؤسسات، وعدم قيام المؤسسات بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالأداء الاجتماعي لها، واقترحت الدراسة ضرورة إجراء دورات تكوينية للمدققين الداخليين لتنمية معارفهم حول التدقيق الاجتماعي، مع تحسيس المؤسسات بأهمية التدقيق الاجتماعي وإلزامهم بالإفصاح عن الأنشطة الاجتماعية الخاصة بها.

الكلمات المفتاحية: مدقق داخلي؛ تدقيق اجتماعي؛ محددات؛ أداء اجتماعي؛ إفصاح.

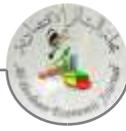
#### Abstract:

The study aims to determine the extent to which the internal auditor in Algeria is aware of the concept of social auditing, and the identification of the determinants that hinder the application of internal social audit in Algeria, to achieve these objectives was relied on the descriptive analytical method in the theoretical part when exposure to the general framework of auditing Internal social, and questionnaire tool in the applied part, the study concluded that the internal auditor in Algeria does not understand the concept of social audit, with the existence of determinants that hinder the application of internal social audit in Algerian institutions, most importantly, the lack of willingness of institutions to issue reports Related to its social performance, with no mandatory internal social audit in institutions, and the failure of institutions to disclose information about their social performance, the study suggested that training courses should be conducted for internal auditors to develop their knowledge about auditing , while sensitizing institutions to the importance of social auditing and requiring them to disclose their own social activities.

**Key Words:** Internal auditor, Social audit, Determinants, Social performance, Disclosure.

**JEL Classification:** M42.

\* مرسل المقال: رزاق محمد (m.rezak@univ-boumerdes.dz)



## المقدمة:

يعتبر تعظيم الأرباح الهدف الرئيسي للمؤسسات الاقتصادية، حيث تسعى إلى تحقيق ذلك من خلال الاستغلال الأمثل لمواردها المالية والبشرية، مع تخفيض التكاليف إلى أدنى ما يمكن، غير أنها أصبحت مطالبة بتحمل مجموعة من المسؤوليات الأخرى، والتي تتعلق بتحقيق الأهداف الاجتماعية ورفاهية المجتمع، هذا ما اقتضى عليها اتباع الخطط والسياسات والبرامج الكفيلة بتحقيق تلك الأهداف.

شهدت المؤسسات ضغوطا كبيرة تطالبها بالالتزام بمسئوليتها الاجتماعية، فبعد ظهور مفهوم المسؤولية الاجتماعية أصبحت المؤسسات الاقتصادية تسعى إلى الالتزام بمسئوليتها اتجاه مختلف الأطراف، مما جعل من الإدارة مسؤولة ليس فقط على الكفاية الاقتصادية لأنشطة المؤسسة، ولكن أيضا مسؤولة عما يجب أن تؤديه تجاه الحجم المتزايد من المشاكل الاجتماعية التي تواجهها.

نتيجة لزيادة حجم وقدرات المؤسسات الاقتصادية، ظهر مفهوم المحاسبة الاجتماعية، التي تعد أحد أهم مراحل التطور المحاسبي، فاهتمام المؤسسات الاقتصادية بمفهوم المسؤولية الاجتماعية، أدى على زيادة الاهتمام بطرق الإفصاح عن هذه الأنشطة، وبالتالي تقييم هذه المعلومات.

حتى تتحكم المؤسسة في نشاطها استلزم عليها إيجاد وسائل تساعد في اتخاذ القرارات، ومن بين أهم هذه الوسائل التدقيق الداخلي، حيث ظهر مع التطورات التي شهدتها الاقتصاد العالمي، وكبر حجم المؤسسات الاقتصادية ورؤوس أموالها، مما أدى على انفصال الملكية عن التسيير، مما أدى إلى وجود فجوة بين المساهمين والمديرين، الأمر الذي أوجب وجود وظيفة التدقيق الداخلي التي تساعد في تزويد مختلف الأطراف بالمعلومات الدقيقة ذات المصدقية التي تمكنهم من اتخاذ القرار.

اعتبرت وظيفة التدقيق الداخلي بؤرة التركيز في هيكل الرقابة الذي ينهض بمسؤولية التحقق من قدرة بقية أدوات الرقابة على الحماية المادية للأصول، والتأكد من سلامة البيانات المالية وتشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية. (جمعة، 2004)

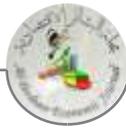
واستنادا لما سبق يرى الباحثون أنه من الممكن لوظيفة التدقيق الداخلي ان تؤدي دورا مهما وفعالا في عملية تقييم الأنشطة الاجتماعي التي تقوم بها المؤسسة، لذا أصبحت هناك حاجة لمعرفة مدى إدراك المدققين الداخليين في الجزائر لمفهوم التدقيق الاجتماعي وما هي محددات تطبيقه في الواقع.

الإشكالية الرئيسية: نظرا للتطور الحاصل في مهنة المحاسبة حيث أصبحت أداة لخدمة المجتمع بجميع مكوناته، من خلال التركيز على المحاسبة الاجتماعية وما تبع ذلك من حتمية إيجاد وسيلة لتقييم وفحص تلك الأنشطة في ظل قصور وسائل التدقيق المالي التقليدية ومنه يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية التالية: ما مدى إدراك المدقق الداخلي

لمفهوم التدقيق الاجتماعي، وما هي محددات تطبيقه في المؤسسات الجزائرية؟

يمكن تقسيم هذه الإشكالية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ماذا نقصد بالتدقيق الاجتماعي الداخلي؟



- ما مدى إدراك المدقق الداخلي في الجزائر لمفهوم التدقيق الاجتماعي؟

- ما هي محددات تطبيق التدقيق الاجتماعي الداخلي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟

**فرضيات الدراسة:** كإجابة أولية على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية يمكن تقديم الفرضيات التالية:

**الفرضية الأولى:** لا يدرك المدقق الداخلي في الجزائر لمفهوم التدقيق الاجتماعي.

**الفرضية الثانية:** لا يوجد هناك محددات تواجه المدقق الداخلي في الجزائر أثناء قيامه بعملية التدقيق الاجتماعي.

**أهمية الدراسة:** تنطلق أهمية الدراسة من الاهتمام المتزايد بمفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة، ومنه الاهتمام بإيجاد وسيلة لتقييم أدائها الاجتماعي، في ظل قصور وسائل التدقيق المالي التقليدي عن القيام بذلك، كما تنبع أهمية الدراسة من أهمية وظيفة التدقيق الداخلي في المؤسسة، التي أصبحت من الوظائف الأساسية التي تساعد في اتخاذ القرارات، كما تطورت لتشمل الأنشطة الاجتماعية للمؤسسة.

**أهداف الدراسة:** إضافة إلى الإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية، تهدف الدراسة إلى معرفة مفهوم التدقيق الاجتماعي الداخلي، ومعرفة مدى إدراك المدقق الداخلي في الجزائر لمفهوم التدقيق الاجتماعي، مع بيان المحددات التي تواجهه عند تطبيقه للتدقيق الاجتماعي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

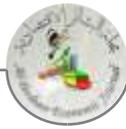
**المنهج المتبع:** تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي من أجل تحقيق أهداف الدراسة، كما تم استخدام أداة الاستبانة التي وجهت لعينة من المدققين الداخليين، مع تحليل إجاباتهم بواسطة SPSS.

**الحدود الزمانية للدراسة:** تم توزيع الاستبانة على عينة من المدققين الداخليين في الفترة 2020/02/15 و 2020/06/25.

**الدراسات السابقة:**

**دراسة (أحمد الحايك وآخرون، 2015)،** التدقيق الاجتماعي الداخلي مجالاته ومحددات تطبيقه من قبل المدققين الداخليين دراسة تحليلية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية: حيث هدفت الدراسة إلى التحقق من مدى قيام المدقق الداخلي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بمهام التدقيق الاجتماعي، وبيان المحددات التي تواجههم عند القيام بمهامهم حيث تم استعمال أداة الاستبانة على عينة من المدققين الداخليين التابعين لهذه الشركة، حيث خلصت الدراسة إلى وجود عدد كبير من المحددات التي تواجه المدققين الداخليين عند قيامهم بمهامهم، أهمها أن المدقق الداخلي في هذه الشركة لا يقوم باتباع معايير تدقيق معينة عند القيام بمهام التدقيق الاجتماعي.

**دراسة ( ميلاد رجب اشميلة، 2014):** إدراك و تطبيق المراجع الخارجي في ليبيا لأسلوب المراجعة الاجتماعية - دراسة استطلاعية للمراجعين الخارجيين في المنطقة الشرقية لليبييا: حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى إدراك وتطبيق المراجع الخارجي في ليبيا لمفهوم المراجعة الاجتماعية، بالإضافة إلى لدراسة علاقة بعض العوامل على إدراك المراجع لمفهوم المراجعة الاجتماعية، حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي وأساليب الاحصاء الوصفي واختبار (ت) للإجابة على إشكالياتها واختبار الفرضيات، إذ توصلت الدراسة إلى أن المراجعين الخارجيين في ليبيا يدركون مفهوم المراجعة الاجتماعية ولكن لا يطبقونها عند فحص البيانات المالية كجزء من عملية المراجعة الشاملة، كما أن



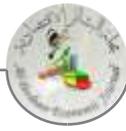
هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين إدراك المراجعين الخارجيين لمفهوم المراجعة الاجتماعية وبين عدد من العوامل كالمؤهل العلمي و الخبرة و نوعية الشهادات، في حين توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدراك المراجعين لمفهوم المراجعة الاجتماعية وعدد المساعدين و جنسية الشركاء مع المراجعين الآخرين.

**دراسة (خليل محمود الخطيب و خالد راغب الخطيب 2012):** قياس مدى تطبيق المدققين الأردنيين لمفهوم التدقيق الاجتماعي كجزء من عملية التدقيق الشاملة: هدفت هذه الدراسة إلى قياس مدى تطبيق المدققين الأردنيين لمفهوم التدقيق الاجتماعي باعتباره جزءا من عملية التدقيق الشاملة، تشكل مجتمع الدراسة من (540) محاسبا قانونيا أردنيا، واختار الباحث عينة تتكون من (90) من المحاسبين القانونيين الأردنيين، وذلك باستخدام الطريقة العشوائية البسيطة، حللت البيانات التي جمعت بواسطة حزمة البرامج الاحصائية SPSS، حيث توصلت الدراسة إلى أن الشركات الأردنية تتبنى العديد من الأنشطة الاجتماعية، وأن المدققين الأردنيين لا يطبقون مفهوم التدقيق الاجتماعي عند فحص البيانات المالية كجزء من عملية التدقيق، إلا أنهم يؤيدون أن فحص الأداء الاجتماعي للعملاء يعد جزءا من عناصر جودة أداء مكاتب التدقيق، حيث أوصت الدراسة بضرورة أن تولي الشركات الأردنية اهتماما أكبر في الأنشطة الاجتماعية.

**دراسة ( Molijono ، 2008 )، Social audit and its relevance to audit social performance of the organization.** هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على التدقيق الاجتماعي ومدى تطبيقه والالتزام به من الشركات الصناعية الأمريكية وكذا معرفة أهمية هذا النوع من التدقيق تجاه عمل التدقيق بشكل عام وهل هناك أثر أو دور اتجاه الأداء الاجتماعي للشركة بشكل عام، وقد تم استعمال أداة الاستبانة في هذه الدراسة وتوصلت إلى أن هناك تطبيق والتزام من هذه الشركات بالتدقيق الاجتماعي كما أظهرت وجود دور إيجابي لهذا النوع من التدقيق في تحسين الأداء الاجتماعي للشركة والعاملين.

**دراسة (هاشم علي، هاشم الموسوي 2004):** المراجعة الاجتماعية دراسة تحليلية في شركة نפט الجنوب: حيث هدفت الدراسة إلى التوصل لنظام يختص بمراجعة البيانات التي تعدها إدارة المؤسسة عن العمليات الاجتماعية التي تقوم بها، من خلال تحديد فلسفة واضحة ومحددة للمراجعة الاجتماعية، ومن تم الحصول على نظام مراجعة متكامل يختص بمراجعة أداء المؤسسة ماليا.

ويتبين جلياً بأن أغلب الدراسات والبحوث المحاسبية عن المراجعة الاجتماعية محدودة جدا وأن أغلب الاتجاهات الفكرية في المحاسبة قد صببت اهتماماتها في تحديد الاطار العلمي للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، كما أن المراجعة الاجتماعية لم تلق حتى الآن الاهتمام من طرف الهيئات المهنية في مجال المحاسبة والتدقيق، ومن أهم توصيات الدراسة عمل الهيئات المهنية الرقابية والجامعات العراقية المختصة على الاهتمام بمفهوم ومضمون المراجعة الاجتماعية بشكل أكبر والعمل على وضع مجموعة من المعايير الرقابية الاجتماعية التي يرشد بها المراجع الاجتماعي في أداء عمله وتطويرها كمنهاج دراسي لتوضيح فكرة المسؤولية الاجتماعية والمراجعة الاجتماعية.



تتميز هذه الدراسة على كونها تسلط الضوء على التدقيق الاجتماعي الذي يقوم به المدقق الداخلي وليس الخارجي والتعرض للمحددات التي تواجه المدققين الداخليين عند قيامهم بمهامهم، وهذا ما يختلف عن دراسة Molijono ودراسة ميلاد رجب التي ركزت على التدقيق الخارجي، أما دراسة هاشم علي، ودراسة محمود الخطيب، فقدرت على مفهوم التدقيق الاجتماعي دون تحديد ان كان خارجي أو داخلي، وتشابه مع دراسة أحمد الحايك غير أن البيئة تختلف فدراسة الحايك تمت على شركات أردنية أما هذه الدراسة فتتمت على البيئة الجزائرية، كما تم استعمال نفس الأداة المستعملة في الدراسات السابقة وهي الاستبانة وتحليل نتائجها من خلال spss. وتم تقسيم الدراسة إلى جانبين، الجانب الأول نظري تم التعرض فيه للإطار العلمي للتدقيق الاجتماعي الداخلي من مفهوم وأهمية ومحددات، أما الجانب التطبيقي فتم دراسة استبيان موجه لعينة ميسرة من المدققين الداخليين في الجزائر.

### I. الإطار العلمي للتدقيق الاجتماعي الداخلي:

شهد التدقيق الداخلي تطوراً ملحوظاً بظهور مفهوم المسؤولية الاجتماعية، وبداية التزام المؤسسات بتطبيقها، بعد الضغوطات التي تعرضت لها، هذا ما أدى إلى أن يشمل التدقيق الداخلي فحص الأنشطة الاجتماعية للمؤسسة.

#### 1. مفهوم التدقيق الاجتماعي الداخلي ودواعي ظهوره:

قبل التعرض لمفهوم التدقيق الاجتماعي الداخلي نحاول معرفة الأسباب التي أدت إلى ظهوره مع تقديم تعريف للتدقيق الداخلي.

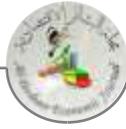
##### 1.1. دواعي ظهور التدقيق الاجتماعي الداخلي:

برزت الحاجة إلى التدقيق الاجتماعي في منتصف الستينات من القرن العشرين، غير أنه عرف التطبيقات الأولى له كمنهج عملي في بداية الثمانينات، ثم شهد تطوراً ملحوظاً خلال فترة التسعينات من القرن العشرين، حيث تم وضع إجراءات خاصة للمدققين الاجتماعيين.

حيث بينت العديد من الدراسات أن المؤسسات الناجحة أدركت أن تحديد مسؤوليات إدارة التدقيق الداخلي في مجال التقارير المالية والالتزام بالتشريعات هو مدخل قديم، ومن ثم وسعت هذه المؤسسات نطاق التدقيق الداخلي ليشمل تدقيق العمليات الاجتماعية وتقديم الاستشارات كوسيلة لزيادة العائد (jonathan & Forrest, 1999).

فقد ظهر التدقيق الاجتماعي الداخلي نظراً لبروز عدة عوامل: (أحمد الحايك و آخرون، 2015)،

- ظهور العمل الاجتماعي الذي أثر بشكل كبير في إحدى التطورات في التدقيق الداخلي من المستوى التقليدي الذي يهتم بالجانب المالي إلى المستوى الحديث الذي يهتم بالتدقيق الاجتماعي.
- تقييم كفاءة الأداء الاجتماعي أصبح هدفاً يسعى إليه المهتمون بالمؤسسات الاقتصادية.



- ضرورة قياس الأداء الاجتماعي في المؤسسات وإعداد التقارير الاجتماعية اللازمة، كان حافزا لظهور وسيلة تقييم ذلك الأداء وفحص تلك الأنشطة.

- ظهور المحاسبة الاجتماعية وتطورها أدى إلى ظهور مفهوم جديد للتدقيق أطلق عليه التدقيق الاجتماعي.

### 2.1. تعريف التدقيق الاجتماعي الداخلي:

قبل التعرض لمفهوم التدقيق الاجتماعي الداخلي، نعرف التدقيق الداخلي، حيث عرفه معهد المدققين الداخليين على أنه: " نشاط مستقل وموضوعي يقدم تأكيدات وخدمات استشارية بهدف إضافة قيمة للمؤسسة وتحسين عملياتها، وتساعد هذه الوظيفة في تحقيق أهداف المؤسسة من خلال اتباع أسلوب منهجي لتقييم وتحسين فعالية عمليات الحوكمة والرقابة وإدارة المخاطر " (IIA, 1999).

كما عرفه المعهد الفرنسي للتدقيق والرقابة الداخلية على أنه: " نشاط مستقل داخل المنظمة لتقييم مراقبة العمليات من خلال تقدير وتقييم فعالية الأشكال الأخرى من الرقابة حيث يهدف إلى مساعدة الإدارة في الممارسة الفعالة لمسؤوليتها بتزويدها بتحليل، تقييمات واقتراحات ملائمة تتعلق بالأنشطة التي تم فحصها" (محمد التهامي و صديقي، 2005).

عرف مجمع المدققين الداخليين التدقيق الاجتماعي الداخلي على أنه: " نشاط استشاري مستقل يقدم تأكيد موضوعي عن أعمال المؤسسة بغرض زيادة العائد وتحسين عمليات المؤسسة من خلال مساعدتها في تحقيق أهدافها بطريقة منهجية لتقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر والاتصال ". (أحمد، 2007).

من خلال ما سبق يمكن القول أن التدقيق الاجتماعي الداخلي عبارة عن نشاط مستقل، يقدم من خلاله المدقق الداخلي خدمات استشارية تهدف إلى تقييم فعالية الرقابة، وهذا لمساعدة متخذي القرارات في الممارسة الفعالة لمسؤوليتهم، من خلال تقديم اقتراحات تساعد في تحقيق أهداف المؤسسة.

### 2. أهمية التدقيق الداخلي الاجتماعي:

أصبح التدقيق الداخلي من الوظائف المساندة التي تساعد الإدارة في أداء أعمالها، باعتباره يقدم معلومات للإدارة حول: (أحمد الحايك و آخرون، 2015).

- مدى التزام العاملين داخل المؤسسات بالسياسات والاجراءات ووسائل الرقابة الداخلية المصرح بها من المستويات الإدارية المختلفة.

- مدى كفاءة وفعالية أداء الإدارات والأقسام.

- تحديد نواحي القصور أو النقص الذي يظهر في أداء المؤسسات حتى تكون هناك أساس لاتخاذ القرار.

- مدى نجاح الإدارة في تحقيق متطلبات المحافظة على البيئة والوفاء بمسؤوليتها الاجتماعية بما يضمن الاستمرارية للمؤسسة.

### 3. مهام المدقق الداخلي الاجتماعي:

تمثل مهام المدقق الداخلي عند قيامه بالتدقيق الاجتماعي فيما يلي: (عامر عامرية، 2005)



- التأكد من مدى التزام المؤسسة بالقوانين والتشريعات الاجتماعية والبيئية.
- توفير معلومات للغدارة عن الممارسات الاجتماعية والبيئية للمؤسسة لكي تتمكن من الوفاء بمسؤوليتها واتخاذ القرارات المناسبة.
- الحكم على ما إذا كانت المؤسسة قد حققت قيمة مضافة من الناحية الاجتماعية التي قامت لتحقيقها.
- تصميم نظام للمحافظة على البيئة وحمايتها من الأضرار التي تسببها المؤسسة نتيجة مزاولتها لنشاطها.
- تقييم الممارسات الاجتماعية المتبعة من قبل المؤسسة والعمل على تطويرها باستمرار.
- التأكد من أن القرارات والممارسات الاجتماعية التي تتخذها المؤسسة تستند إلى حقائق.

#### 4. الصعوبات التي تواجه المدقق الداخلي عند قيامه بمهام التدقيق الاجتماعي:

عند قيام المدقق الداخلي بمهام التدقيق الاجتماعي تواجهه عدة صعوبات يمكن أن نلخصها في النقاط التالية: (أحمد الحايك و آخرون، 2015)

- عدم امتلاك المدققين الداخليين للمعارف والخبرات المتخصصة مثل الصحة العامة والبيئة والتلوث.
- عدم وجود الزامية للتدقيق الاجتماعي على المؤسسات.
- عدم قناعة الإدارة العليا للمؤسسات بأهمية التدقيق الاجتماعي.
- عدم رغبة الإدارة على إصدار تقارير منفصلة على الأداء الاجتماعي.
- 

## II. الدراسة الميدانية:

تمت الدراسة على عينة ميسرة من المدققين الداخليين ودعمناها بآراء الأساتذة الجامعيين المتخصصين.

### 1. مجتمع وعينة الدراسة:

يشمل مجتمع الدراسة مدققي الحسابات الداخليين العاملين على مستوى المؤسسات الاقتصادية في ولاية بشار وأساتذة الجامعة المتخصصين، حيث تم توزيع الاستبيان على عينة ميسرة بلغ عددها 35 استبيان، تم استرجاع 33 استبيان، وبعد التدقيق فيها تم استبعاد استبيان واحد لعدم كفاية الاجابات، وبالتالي تم الاعتماد في الدراسة على 32 استبيان صالح للمعالجة.

### 2. أدوات الدراسة:

تم تصميم الاستبيان استنادا للدراسات السابقة، كما تم عرضه على مجموعة من المحكمين من المهنيين والأكاديميين، وبعد إجراء التعديلات اللازمة قسم الاستبيان إلى قسمين الأول يحتوي على البيانات الشخصية لعينة الدراسة، أما القسم الثاني فقسم لمحورين، يتعلق الأول بمدى إدراك المدققين الداخليين لمفهوم التدقيق الاجتماعي، أما المحور الثاني فيتضمن محددات تطبيق التدقيق الاجتماعي الداخلي في المؤسسات الاقتصادية في الجزائر.

لتحقيق أهداف الدراسة واختبار الفرضيات تم استخدام الأساليب الاحصائية التالية:



- مقاييس الاحصاء الوصفي، التكرارات والنسب المئوية.
  - اختبار الفا كرو نباخ للتحقق من ثبات الاستبيان.
  - المتوسط الحسابي والانحراف المعياري.
  - اختبار T test من أجل اختبار الفرضيات.
- 3. صدق وثبات الاستبيان:**

للتأكد من صدق الاستبيان تم الاعتماد على معامل الفا كرو نباخ، حيث بلغت نسبة الاتساق الداخلي للاستبيان 91.3%، وهي نسبة جيدة تصلح لأغراض البحث العلمي، والجدول رقم 01 يبين اختبار الثبات للمتغيرات كما يلي:

**الجدول 01: "اختبار ثبات المتغيرات"**

المحاور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
المحور الأول	6	95.8 %
المحور الثاني	12	93.6 %
المجموع	18	91.3 %

**المصدر:** من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات spss

**4. تحليل الخصائص الوصفية لعينة الدراسة:**

يتم تحليل بيانات الدراسة بالاعتماد على الحزمة الاحصائية لبرنامج العلوم الاجتماعية spss. يوضح الجدول رقم 02 وصف أفراد عينة الدراسة كما يلي:

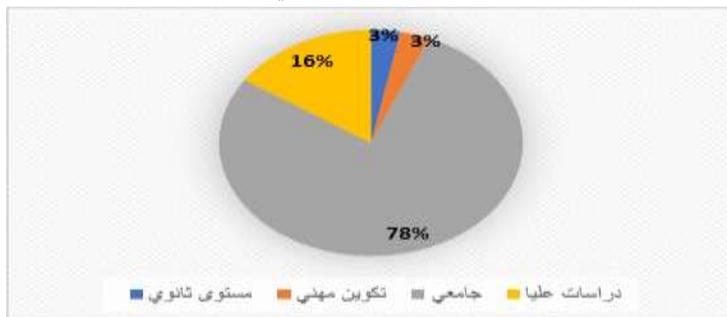
**الجدول 02: "وصف أفراد عينة الدراسة"**

المتغيرات	الفئة	التكرارات	النسبة
المؤهل العلمي	مستوى ثانوي	1	3.1 %
	تكوين مهني	1	3.1 %
	جامعي	25	78.1 %
	دراسات عليا	5	15.6 %
الوظيفة	مدقق داخلي	17	53.1 %
	أستاذ جامعي	14	43.8 %
	أخرى	1	3.1 %
الخبرة	أقل من 5 سنوات	11	34.4 %
	بين 5 و 10 سنوات	13	40.6 %
	أكبر من 10 سنوات	8	25 %

**المصدر:** من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات spss

يتضح من خلال الأشكال الموالية وصف لأفراد عينة الدراسة وفقا للمتغيرات التالية: المؤهل الدراسي، الوظيفة والخبرة.

الشكل 01: نسب فئات المؤهل العلمي لأفراد عينة الدراسة



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Excel

الشكل 02: نسب فئات الوظيفة لأفراد عينة الدراسة

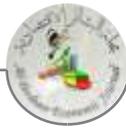


المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Excel

الشكل 03: نسب فئات الخبرة لأفراد عينة الدراسة



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Excel



نلاحظ من خلال الجدول رقم 02 والأشكال السابقة (03،02،01) أن 78% من عينة الدراسة لديهم مؤهل جامعي وهذا مؤشر جيد، حيث أنهم يملكون مستوى عالي يمكنهم من الإجابة على الأسئلة، كما أن 53% منهم مدققين داخليين، هذا يعطي مؤشر إيجابي، حيث يعتبرون من المتخصصين وميدانيين مما يجعل إجاباتهم تعبر عن الواقع، كما يلاحظ من خلال الجدول، أن 40% من المستجوبين يملكون خبرة بين 5 و10 سنوات هذا ما يعزز الثقة بإجابات العينة.

### 5. تحليل نتائج الاستبيان:

تم الاعتماد على مقياس لكارت الحماسي الذي يحتل خمسة إجابات كما هو موضح في الجدول رقم 03 كما يلي:

#### الجدول 03: "مقياس لكارت الحماسي"

التصنيف	موافق تمام	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
الدرجة	5	4	3	2	1

المصدر: محمد عبد الفتاح الصيرفي، البحث العلمي الدليل التطبيقي للباحثين، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، 2006، ص115.

تم حساب الحدود الدنيا والقصى للفئات عن طريق حساب المدى  $5-1=4$ ، ثم تقسمة على عدد الفئات

$0.8=5/4$ ، نضيف النتيجة بالتدرج ابتداء من الفئة الأولى كالتالي:

من 1-1.8 تمثل غير موافق تماما

من 1.81 - 2.6 تمثل غير موافق

من 2.61 - 3.4 تمثل المحايد

من 3.41 - 4.2 تمثل موافق

من 4.21 - 5 تمثل موافق تماما

يوضح الجدول رقم 04 نتائج إجابات عينة الدراسة فيما يخص أسئلة المحور الأول المتعلق بمدى إدراك المدقق الداخلي

لمفهوم التدقيق الاجتماعي كما يلي:

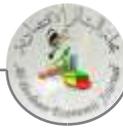


## الجدول 04: "نتائج إجابات عينة الدراسة الخاصة بال محور الأول"

رقم الفقرة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
1	يدرك المدقق الداخلي في الجزائر مفهوم التدقيق الاجتماعي	2.56	1.34	غير موافق
2	يدرك المدقق الداخلي لأهمية مجالات التدقيق الاجتماعي عند فحص البيانات المالية للمؤسسة	2.38	1.21	غير موافق
3	يدرك المدقق الداخلي أن مراجعة الأداء الاجتماعي للمؤسسة تدخل ضمن مسؤوليته المهنية	2.53	1.13	غير موافق
4	يدرك المدقق الداخلي تصنيف الأنشطة التي تمارسها المؤسسة والتي تتعلق بالأنشطة الاجتماعية	2.59	1.20	غير موافق
5	يدرك المدقق الداخلي أن فحص الأداء الاجتماعي للمؤسسة يعد عنصرا من عناصر جودة التدقيق الداخلي	2.88	1.23	محايد
6	يدرك المدقق الداخلي معايير وإجراءات تطبيق التدقيق الاجتماعي عند فحصه للبيانات المالية للمؤسسة	2.56	1.19	غير موافق
	المجموع	2.58	1.21	غير موافق

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات spss

من خلال الجدول رقم 04 نلاحظ أن إجابات عينة الدراسة تتجه نحو عدم وجود إدراك للمدقق الداخلي فيما يخص مفهوم التدقيق الاجتماعي، وهذا من خلال المتوسط الحسابي 2.58 الذي يقع ضمن الفئة (1.81 – 2.6). يوضح الجدول رقم 05 نتائج إجابات عينة الدراسة فيما يخص أسئلة المحور الثاني المتعلق بمحددات تطبيق التدقيق الاجتماعي الداخلي في الجزائر كما يلي:



## الجدول 05: "نتائج إجابات عينة الدراسة الخاصة بالمحور الثاني"

رقم الفقرة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
1	عدم فناعة المعنيين (الإدارة العليا) في المؤسسات الجزائرية بأهمية التدقيق الاجتماعي	3.25	1.27	محايد
2	عدم وجود نظام محاسبي للمسؤولية الاجتماعية يهدف لتوصيل المعلومات الخاصة بالأنشطة الاجتماعية	3.62	1.10	موافق
3	لا يوجد قياس للأنشطة الاجتماعية في المؤسسات بشكل نقدي	3.68	1.17	موافق
4	عدم خضوع المؤسسات الجزائرية لمعايير خارجية مفروضة خاصة بالرقابة على الأنشطة الاجتماعية مثل وجود معايير خاصة بالتلوث	3.40	1.10	محايد
5	عدم وجود معايير ومؤشرات داخلية للأداء الاجتماعي	3.37	1.26	محايد
6	عدم وجود الزامية في تطبيق التدقيق الاجتماعي على المؤسسات	3.81	1.06	موافق
7	عدم رغبة المؤسسات في إصدار التقارير المنفصلة عن الأداء الاجتماعي	3.93	1.01	موافق
8	عدم وجود إفصاح من طرف المؤسسات عن المعلومات المتعلقة بالأداء الاجتماعي	3.90	1.14	موافق
9	لا يملك المدقق الداخلي في المؤسسات الجزائرية المعارف والخبرات المتخصصة	3.25	1.41	محايد
10	عدد المدققين الداخليين المؤهلين في المؤسسات غير كاف للقيام بعملية التدقيق الاجتماعي	3.40	1.29	محايد
11	عدم وجود تدريب للمدقق الداخلي في المؤسسات على مواضيع التدقيق الاجتماعي لاكتسابهم المهارات اللازمة للقيام بعملية التدقيق الاجتماعي	3.62	1.15	موافق
12	عدم إلمام المدقق الداخلي بالأساليب الحديثة التي يستطيع استخدامها في التدقيق الاجتماعي	3.46	1.21	محايد

**المصدر:** من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات spss

- من خلال الجدول رقم 05 فإن عينة الدراسة اعتبرت وجود عدد من المحددات التي تعوق تطبيق التدقيق الاجتماعي الداخلي في المؤسسات الجزائرية، وجاء ترتيبها كما يلي:
- عدم وجود رغبة للمؤسسات في إصدار التقارير المنفصلة عن الأداء الاجتماعي.
  - عدم وجود إفصاح من طرف المؤسسات عن المعلومات المتعلقة بالأداء الاجتماعي.
  - عدم وجود الزامية في تطبيق التدقيق الاجتماعي على المؤسسات.
  - لا يوجد قياس للأنشطة الاجتماعية في المؤسسات بشكل نقدي.
  - عدم وجود نظام محاسبي للمسؤولية الاجتماعية يهدف لتوصيل المعلومات الخاصة بالأنشطة الاجتماعية.
  - عدم وجود تدريب للمدقق الداخلي في المؤسسات على مواضيع التدقيق الاجتماعي لاكتسابهم المهارات اللازمة للقيام بعملية التدقيق الاجتماعي.



## 6. اختبار فرضيات الدراسة:

تم استخدام اختبار  $T$  test لاختبار فرضيات الدراسة وكانت النتائج كما يلي:

### الجدول 06: "نتائج اختبار الفرضية الأولى"

رقم الفرضية	T	الدلالة	النتيجة
01	1.971	0.083	قبول الفرضية الأولى

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات spss

نلاحظ من خلال جدول رقم 06 أن قيمة  $t$  المحسوبة (1,971) وهي أقل من قيمة  $t$  الجدولية (2.0423) عند درجة الحرية 31 وعند مستوى الدلالة ( $\alpha \geq 0.05$ ) وعليه يتم قبول الفرضية الأولى أي لا يدرك المدقق الداخلي في الجزائر لمفهوم التدقيق الاجتماعي.

### الجدول 07: "نتائج اختبار الفرضية الثانية"

رقم الفرضية	T	الدلالة	النتيجة
02	9.566	0.000	رفض الفرضية الثانية

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات spss

نلاحظ من خلال جدول رقم 07 أن قيمة  $t$  المحسوبة (9,566) وهي أكبر من قيمة  $t$  الجدولية (2.0423) عند درجة الحرية 30 وعند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) وعليه يتم رفض الفرضية الثانية أي أن هناك محددات تواجه المدقق الداخلي في الجزائر أثناء قيامه بعملية التدقيق الاجتماعي، عكس ما تم افتراضه.

## الخلاصة:

هناك أهمية كبيرة للتدقيق الداخلي الاجتماعي، حيث أصبح يساهم في تقديم المعلومات للإدارة من أجل اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب، غير أن هناك عدة صعوبات للمدقق الداخلي الاجتماعي وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- حسب عينة الدراسة، ليس هناك إدراك للمدقق الداخلي في الجزائر لمفهوم التدقيق الاجتماعي.
- اعتبر المستجوبون عدم وجود رغبة للمؤسسات في إصدار التقارير المنفصلة عن الأداء الاجتماعي كمحدد يعيق تطبيق التدقيق الاجتماعي الداخلي.
- اعتبر المستجوبون عدم وجود إفصاح من طرف المؤسسات عن المعلومات المتعلقة بالأداء الاجتماعي كمحدد يعيق تطبيق التدقيق الاجتماعي الداخلي في الجزائر.
- اعتبر المستجوبون عدم وجود الزامية في تطبيق التدقيق الاجتماعي على المؤسسات كمحدد يعيق تطبيق التدقيق الاجتماعي الداخلي في الجزائر.
- اعتبر المستجوبون عدم وجود قياس للأنشطة الاجتماعية في المؤسسات بشكل نقدي كمحدد يعيق تطبيق التدقيق الاجتماعي الداخلي في الجزائر.



- اعتبر المستجوبون عدم وجود نظام محاسبي للمسؤولية الاجتماعية يهدف لتوصيل المعلومات الخاصة بالأنشطة الاجتماعية، وعدم وجود تدريب للمدقق الداخلي في المؤسسات على مواضيع التدقيق الاجتماعي لاكتسابهم المهارات اللازمة للقيام بعملية التدقيق الاجتماعي، من المحددات التي تعيق تطبيق التدقيق الاجتماعي الداخلي في الجزائر.

من خلال النتائج المتوصل إليها نقدم الاقتراحات التالية:

- ضرورة تدريس مقياس متعلق بالتدقيق الاجتماعي في الجامعات.
- ضرورة القيام بدورات تكوينية للمدققين الداخليين حول التدقيق الاجتماعي.
- ضرورة تحسيس المؤسسات الاقتصادية بأهمية التدقيق الاجتماعي.
- ضرورة إيجاد نظام محاسبي يعنى بالأنشطة الاجتماعية للمؤسسات.
- ضرورة إلزام المؤسسات بالإفصاح عن الأنشطة الاجتماعية التي تقوم بها.

#### قائمة المراجع:

- التهامي طواهر، م وصديقي، م (2005): المراجعة وتدقيق الحسابات الإطار النظري والممارسات التطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر.
- الحايك، أ وآخرون (2015): التدقيق الاجتماعي الداخلي مجالاته ومحددات تطبيقه من قبل المدققين الداخليين دراسة تحليلية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 23، العدد 01.
- حجازي منتصر، أ، (2007): أثر تطبيق الجودة الشاملة على تطوير وظائف ومهام المراجعة الداخلية، رسالة ماجستير، جامعة غزة.
- حلمي جمعة، أ، (2004): إدراك الإدارة العليا لتطور المعرفة في مهنة التدقيق الداخلي وتأثيره على دور المدقق الداخلي دراسة تحليلية اختبارية في منظمات الأعمال الأردنية، للمؤتمر العلمي السنوي الثالث، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الزيتونة الأردنية، 27-29/04/2004، الأردن.
- عامر عامرية، ع، (2005): مدى تفعيل دور المراجع الداخلي في ظل تحديات البيئة المعاصرة، المؤتمر العلمي الحادي والعشرين، كلية التجارة، جامعة المنصورة، مصر.
- Forrest Jonathan S, Edward F,(1999) : The internal audit and activity based management, CPA Journal, Vol 3.
- Institute of internal auditors (IIA) (1999) : definition of internal auditing, in side of IIA www.theiia.org, consulté le 20/02/2021.